واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

The reality of the informal economy in Algeria

بلخيري حمزة[1]*، يوسفي عاشور[2]

[1] طالب دكتوراه، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)،
Belkheri.hemza@univ-medea.dz

[2] أستاذ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)،
yousfiachour76@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/17 تاريخ القبول: 2022/12/25 تاريخ النشر: 2023/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، وعرض مختلف التدابير والإجراءات المعتمدة من السلطات للتقليص والحدّ من خطورة هذه الأنشطة، التي أثارت جدلا واهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين والسياسيين منذ زمن بعيد، فهي ظاهرة قديمة وعالمية موجودة مع اختلاف حدتها في كل البلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء.

حيث توصلت الدراسة إلى أنّ الجزائر من الدول التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد، ولذلك قامت بتطبيق عدة إجراءات وتدابير اقتصادية لتشجيع الناشطين غير الرسميين للانضمام للاقتصاد الرسمي تدريجيا، من خلال برامج إعداد وتنظيم الأسواق والفضاءات التجارية وكذا إدخال إصلاحات على المنظومة الجبائية والمصرفية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، السلطات الجزائرية، تدابير تجارية، تدابير جبائية، تدابير مصرفية.

Abstract:

This study aims to address the phenomenon of the informal economy in Algeria, and to present the various measures and procedures adopted by the authorities to reduce and limit the danger of these activities, which have sparked controversy and great interest in the studies of economic and

* المؤلف المرسل

political researchers for a long time, both developed and developing countries.

Where the study concluded that Algeria is one of the countries in which the informal economy represents an important part of the economy, and therefore it has implemented several economic measures and measures to encourage informal activists to join the formal economy gradually, through programs to prepare and organize markets and commercial spaces, as well as introducing reforms to the tax and banking system.

Keywords: The formal economy, the informal economy, the Algerian authorities, trade measures, fiscal measures, banking measures.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة **الاقتصاد غير الرسمي** من أهم الظواهر الاقتصادية القديمة والعالمية، لا يخلو منها أي مجتمع سواءا كان متقدما أو ناميا، بنسب تختلف حسب درجة تحضُّر اقتصاده وتطوره، حيث تستخدم عدة تسميات للتعبير عنه: (موازي، خفي، غير منظم، السوق السوداء... إلخ)، ولقد ساد الاعتقاد أنه مادام الاقتصاد الرسمي للبلد ينمو ويستوعب عمالة أكثر، سيختفي الاقتصاد غير الرسمي، لكن خلافا للتوقعات لم تتمكن العديد من البلدان من تطوير اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية لسكانها الذين ينمون بسرعة، ولم تختف مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بل زادت انتشارا.

والجزائر كغيرها من البلدان تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وبنسب معتبرة في أنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية، وحرمان خزينة الدولة من عائدات جبائية كبيرة قادرة على تخفيض عجزها، ولذلك سعت السلطات العمومية إلى تبني الإصلاحات اللازمة لاستقطاب هذه الثروة الاقتصادية المهملة والمورد المالي غير المستغل ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

على ضوء ما سبق يمكننا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح التدابير المعتمدة من السلطات الجزائرية في تقليص الاقتصاد غير الرسمي؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيمها إلى الأسئلة التالية:

1- ماذا يقصد بالاقتصاد غير الرسمي؟

2- ما مظاهر وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

3- ما هي التدابير المعتمدة في الجزائر لتقليص الاقتصاد غير الرسمي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

1- الاقتصاد غير الرسمي يمثل جملة من النشاطات الاقتصادية، قانونية كانت أو غير قانونية ، تحقق دخلا لكن غير مصرح به.
2- الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نتيجة أزمات اقتصادية في البلد ويشكل نسب متوسطة من الاقتصاد
3- الإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية تتميز بالفعالية في مواجهة وتقليص نشاطات الاقتصاد غير الرسمي.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع جدّ مهم في الميدان الاقتصادي، المتمثل في الاقتصاد غير الرسمي وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية، وكذا إبراز الإجراءات والتدابير المعتمدة من السلطات العمومية الجزائرية والحلول الممكنة لجذب الناشطين في القطاع غير الرسمي من أجل تحقيق متطلبات وأهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العناصر التالية:
- التعرف على أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- إبراز أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومراحل تطوره؛
- عرض وتقييم الإجراءات والتدابير المعتمدة في الجزائر من أجل معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

منهج وأدوات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية تم استخدام :
- المنهج الوصفي: حيث نعتمد عليه في تقديم مختلف المفاهيم الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي.
- المنهج التحليلي: والذي نستخدمه من أجل تحليل الإحصائيات وتقييم مدى فعالية الإجراءات والتدابير المعتمدة في معالجة الظاهرة الاقتصادية.

الدراسات السابقة :

1- **قارة ملاك 2010**، أطروحة دكتوراه بعنوان: **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، تناولت الإشكالية التالية: "الآثار الإيجابية و السلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي، وآفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر)"، مستعملة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي في تحليل مختلف إحصائيات الهيئات الدولية والمحلية المتعلقة **بتجارب** دول نجحت في التعامل مع الظاهرة، وهي: المكسيك، تونس والسنغال، ومقارنتها مع الأساليب والإجراءات المتخذة للتعامل معها في الجزائر، وخلصت إلى أنه برغم المجهودات التي بذلتها الجزائر للتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي ومدى انتشاره إلا أن ذلك لم يعطي نتائج إيجابية كبيرة بالنظر إلى نسبة الفقر والبطالة، ما يستلزم إعادة البحث في الإختلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري والتي ساهمت في تنامي الظاهرة.

2- **براغ محمد 2015**، أطروحة دكتوراه بعنوان: **الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، تناولت الإشكالية التالية: "مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، مستخدما المنهج التحليلي لدراسة مختلف وثائق و إحصائيات الهيئات الدولية والمحلية المتعلقة بالموضوع، **وتوصلت** إلى أنّ إيرادات القطاع الرسمي غير كافية لإشباع حاجات الأفراد وعليه يتوجهون للبحث عن مداخيل جديدة في القطاع غير الرسمي، متهربين من المضايقات والتعقيدات الإدارية والضغوطات الجبائية، في ظل ضعف المنظومة القانونية لمحاربة التهرب.

3- **نجاة مسمش 2018**: أطروحة دكتوراه بعنوان: **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي**، تناولت الإشكالية التالية: "ما مدى نجاعة سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي؟"، باستخدام مجموعة من المناهج، لتحليل ودراسة مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي وعلاقتها بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، و**خلصت** إلى وجود مؤشرات قوية تدل على أن الاقتصاد الموازي بكافة عناصره حقيقة ماثلة في المجالات الاقتصادية في الجزائر، مع تباين تلك العناصر فيما بينها من حيث الحجم والأثر على الاستقرار الاقتصادي، هذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالاقتصاد غير الرسمي، وتكثيف البحوث التي تتناول قياسه، دراسة أسبابه، آثاره، معالجة و إدماج الجانب المشروع منه في الاقتصاد الرسمي.

4- أطروحة دكتوراه(Youghourta BELLACHE , 2010)، صادرة عن جامعة باريس-شرق كريتال وجامعة بجاية، بعنوان: L'économie informelle en Algérie, une approche"
par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia"

وتناولت الدراسة: "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" وتمثلت **أهدافها** في تحليل القطاع غير الرسمي في الجزائر، لمعرفة ما إذا كان قطاع ديناميكي كما هو الحال في بعض البلدان النامية، باستخدام المنهج التحليلي ودراسة حالة 522 أسرة في ولاية بجاية، أو ما يقرب من 1000 شخص، **وتوصلت** إلى صعوبة تحديد معالم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الذي يشهد تنوع الأنشطة، الجهات الفاعلة، وتمايز الدخل، فهو يغطي مجموعة متنوعة من النشاطات وملجئ للعاطلين عن العمل، محدودي المستوى التعليمي، من الشباب والنساء خاصة، ويوفر مداخيل أحسن من الأجور المعتمدة في القطاع الرسمي.

هيكل و تقسيمات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي.

المحور الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

المحور الثالث: التدابير المعتمدة من السلطات الجزائرية لتقليص ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.

1. الإطار النظري للإقتصاد غير الرسمي:

1.1 تعريف الإقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد الرسمي ظاهرة نجدها في كافة بلدان العالم بنسب متفاوتة وبأسماء مختلفة، على سبيل المثال: بإنجلترا وفرنسا يسمى بالاقتصاد الخفي، وفي روسيا يدعى بالاقتصاد غير الرسمي، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى بالاقتصاد تحت الأرضي، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها : الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود بالإضافة إلى مصطلح الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر والاقتصاد غير المرئي، واقتصاد الظل. (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 163)

حيث تعددت **تعاريفه** والتي نذكر منها ما يلي:

حسب **صندوق النقد الدولي**: "لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من الأنشطة المشروعة". (حمودة، 2012، صفحة 12)

ويعرفه **الديوان الوطني للإحصاء** أنّه: " ذلك القطاع الخارج عن القانون والذي يغيب فيه استخدام الدفاتر المحاسبية، كما يكون فيه رقم الأعمال محدود بالإضافة إلى عدد العاملين". (طهراوي و كسري، 2014، صفحة 59)

كما عرفه الإقتصادي Smith Philip أنه: "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق، سواءا كان مشروعا أو غير مشروع، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام" (الشرقاوي، 2006، صفحة 15)

ويعرف أيضا أنّه :"تلك النشاطات الممنوعة أو المحظورة قانونا، أو تلك النشاطات المشروعة والممارسة من طرف أشخاص غير مرخص لهم" (طهراوي و كسري، 2014، صفحة 59)

وعليه يتضح أنّ **الإقتصاد غير الرسمي هو**: مجموع الأنشطة المحققة للدخل، والتي لا تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لأنها أنشطة غير مصرح بها تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها، وإما لكونها غير قانونية مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

2.1 خصائص الإقتصاد غير الرسمي:

1.2.1 بالنسبة للأفراد: وفق منظمة العمل الدولية فإنّ وضعية الأفراد الناشطين في الإقتصاد غير الرسمي تتميز بالخصائص الرئيسية التالية: (حمودة، 2012، الصفحات 16-17)

- الدخل المنخفض - طول ساعات العمل - عدم توفر الأمان الوظيفي - انخفاض مستوى التدريب
- التمييز بين الأطفال والنساء والشباب - انعدام السلامة المهنية وتردي ظروف العمل
- انعدام أو قلة التمثيل العمالي - قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه.

2.2.1 بالنسبة للمؤسسات: تتميز مؤسسات الإقتصاد غير الرسمي عن مؤسسات القطاع الرسمي بعدة سمات تتمثل في ما يلي: (عمامرة، ممو، و عوادي، 2021، صفحة 171)

- عدم وجود التزامات مع الدولة. - أغلب منتجاتها تتجه للسوق الداخلية وتعتمد على موارد محلية؛
- الإفتقار إلى التنظيم - مرونة العمل والأجر - صغر حجم المؤسسة إن وجدت
- ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة واعتمادها على الجهد البشري والموارد البسيطة
- أغلب مؤسساته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية، وتفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية.

3.1 أسباب تنامي أنشطة الإقتصاد غير الرسمي:

من أهم أسباب نشوئها وانتشارها ما يلي: (يحياوي، 2016، الصفحات 293-294)

- انخفاظ مستوى الدخل وإرتفاع في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع مستوى الضرائب مما يحفز المؤسسات للتحول نحو الإقتصاد غير الرسمي؛
- الأنظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية على الأنشطة الإقتصادية؛
- ندرة السلع الإستهلاكية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية؛
- سياسة الإستيراد وضعف مراقبة تدفق السلع إلى السوق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية؛
- المشروعات الصغيرة التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها بالنقود السائلة وعدم فوترتها؛
- النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل؛
- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، الخوصصة والأزمات الإقتصادية؛
- انتشار الفساد والبيروقراطية والتقاعس في تطبيق القوانين بصرامة.

4.1 آثار الإقتصاد غير الرسمي:

1.4.1 الآثار السلبية للإقتصاد غير الرسمي: له عديد الآثار السلبية نذكرها في ما يلي: (بودلة و كواديك، 2018، الصفحات 165-166)

- يؤثر على ربحية المؤسسات في القطاع الرسمي، بترويج منتجات أقل سعرا؛
- لجوء المؤسسات الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة، قد يضر بالمنتج النهائي لها.
- قد يؤدي التصدير إلى الأسواق الخارجية منتجات بها بعض العيوب نتيجة الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي وسمعة القطاع الصناعي للدولة ككل؛
- عجز الميزانية العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي؛
- التأثير على بناء سياسات اقتصادية كلية سليمة نتيجة غياب إحصائيات حول أنشطتة وحجمه؛
- عدم فعالية السياسة النقدية لغياب حركة الأموال غير الرسمية المتداولة في قنوات الاقتصاد الرسمي.

2.4.1 الآثار الإيجابية للإقتصاد غير الرسمي: نعددها في مايلي: (يحياوي، 2016، الصفحات 294-295)

- عكس الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات باعتباره يخضع لقانون العرض والطلب؛
- الإستجابة السريعة لتغيرات السوق أو اختلالها وتخفيض الفروق في توزيع الدخل؛
- حافز للإقتصاد الرسمي لأن يكون أكثر تنافسية؛
- الأثر على تخفيض معدل البطالة وتأهيل العمال وزيادة العرض السلعي؛
- صمام أمان ومهدئ اجتماعي.

2. الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

1.2 تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر على مراحل عدة، وذلك تبعا لتطور بنية المجتمع و الاقتصاد نفسه، كما يلي: (بوعافية و يدو، 2017، الصفحات 17-20)

1.1.2 المرحلة الأولى (1962-1989): تميزت أغلب الأنشطة الممارسة في الجزائر بعد الإستقلال بالطابع الزراعي، ومع بداية السبعينات تم تبني قاعدة صناعية ثقيلة باتباع نظام اشتراكي والإعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات، إنشاء المزارع الكبرى وتأميم المحروقات والإستفادة من الطفرات النفطية لتلك الفترة حتى الثمانينات، ومع ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة عدد السكان وعجز السوق عن تلبية الطلب على السلع الإستهلاكية توسعت دائرة الأنشطة غير الرسمية بظهور سوق موازية للسلع والعملات والممارسات غير القانونية.

2.1.2 المرحلة الثانية (1990-1997): تميزت باضطرابات سياسية واقتصادية، إلى جانب برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في: 1989، 1991 و1994، أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994، ووضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالإنتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، وفي ظل تدهور مستوى المؤشرات الإقتصادية والمستوى المعيشي للسكان، نمت الأنشطة غير الرسمية في

المجتمع من: انتشار لباعة الأرصفة والباعة المتجولون، تهريب قطعان المواشي، الماعز والبنزين....

3.1.2 المرحلة الثالثة (1998 إلى يومنا هذا): تميزت باستقرار الإقتصاد الكلي، استرجاع التوازنات الداخلية والخارجية والنمو الكبير لحجم صادرات المحروقات، مع تحسن مستوى الناتج المحلي الحقيقي ومستوى المؤشرات الإقتصادية ومنه القدرة الشرائية، في هذا الإطار تم العمل على تنظيم جزء من الأنشطة التي تتعلق بإنتاج القطاع غير الرسمي والعمل المنزلي، ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال المستقلين والأجراء المؤقتين والعمال في المنزل، من خلال سياسة الدولة في تحفيز المتعاملين الخواص على الإستثمار، التمويل الجزئي للمنشآت المصغرة وتقديم القروض، في إطار برامج تدعيم وتشغيل الشباب.

2.2 حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

من خلال **الجدول رقم (01)** نلاحظ أنّ حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر عرف ثباتا نسبيا في بداية الفترة بتسجيله نسبة 20.90% سنة 1970 إلى نسبة 18.01% سنة 1981، في ظل اتباع الدولة لنظام اشتراكي وتوفيرها لمعظم الخدمات، لتبدأ نسبه في الإرتفاع بتحسن القدرة الشرائية، زيادة عدد السكان وعجز السوق عن تلبية الطلب على السلع ليسجل نسبة 29.68% سنة 1989.

ثم نلاحظ ارتفاع نسبته إلى 35.81% سنة 1992 و38.37% سنة 1993، انعكاسا للأزمة النفطية والإضطرابات السياسية التي ميزت هذه الفترة، وعليه لجوء الدولة لصندوق النقد الدولي وتطبيق إصلاحات هيكلية، إعادة تأهيل المؤسسات ووضع آليات التحول إلى اقتصاد السوق ليستقر نسبيا ويتراجع إلى نسبة 32.82% سنة 2001، بعد ذلك تبدأ نسبه في الإرتفاع بالرغم من تحسن العائدات النفطية وإنجاز برامج عديدة لدعم النمو والإنعاش الإقتصادي ليسجل أعلى النسب 50.45% سنة 2012 و 50.95% سنة 2015، ما يعني فشل الإجراءات المتخذة للحد من الظاهرة.

الجدول رقم(01):حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2016 :

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
النسبة	**20.90**	**22.12**	**20.26**	**20.41**	**11.68**	**16.70**	**17.67**	**17.35**	**19.49**	**17.79**
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
النسبة	**18.56**	**18.01**	**24.69**	**26.76**	**24.01**	**25.47**	**29.60**	**29.74**	**32.55**	**29.68**
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة	**27.48**	**28.31**	**35.81**	**38.37**	**34.98**	**35.51**	**33.07**	**32.17**	**36.33**	**34.02**
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	**34.10**	**32.82**	**33.88**	**36.51**	**37.83**	**38.15**	**40.18**	**43.68**	**43.67**	**42.93**

السنة	2010	2011	2012	2012	2014	2015	2016
النسبة	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43

المصدر: (قوري، 2018، صفحة 49)

لتأتي **جائحة كورونا** ويعلن **البنك الدولي** في **11 ماي 2021**، (البنك الدولي، 2021) حسب دراسة جديدة بعنوان "الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي: التحديات والسياسات"، وهي أول تحليل شامل لمجموعة البنك الدولي يدرس حجم الاقتصاد غير الرسمي وتداعياته على التعافي الاقتصادي، وتشير الدراسة إلى أنّ الاقتصاد غير الرسمي يوظف أكثر من **70%** من مجموع العاملين، حيث تشكل مؤسسات الأعمال غير الرسمية **72%** من الشركات الناشطة في قطاع الخدمات **في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية** ومن شأن ذلك أن يقلل من قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد الضريبية اللازمة لتعزيز الاقتصاد في وقت الأزمات، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية فاعلة وبناء رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية على المدى الطويل.

3.2 عوامل انتشار الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

1.3.2 أزمة النفط: (موسوس، 2018، صفحة 180) بشقيه الإنخفاظ والإرتفاع، ففي سنة 1986 أدّى انخافظ أسعاره بحوالي 50% إلى أزمة اقتصادية حادة، وزيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية فتح الباب للأنشطة غير الرسمية، وفي سنة 2004 ارتفعت أسعاره حتى 150 دولار للبرميل، نتج عنها راحة مالية للدولة التي تهاونت في تطبيق سياستها الضريبية، فانتشر التهرب الضريبي والأنشطة غير الرسمية فلم يتجاوز التحصيل الضريبي ما نسبته 20% فقط، لتتراجع أسعاره سنة 2014 ويحدث عجز في الخزينة العمومية، فلجأت الدولة إلى الزيادة في الضرائب واعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي ومنه زيادة العبئ الضريبي وارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يؤدي إلى التهرب الضريبي وانخفاظ الدخول الحقيقية للأفراد، ما يدفعهم لتعويض النقص من خلال أنشطة الإقتصاد غير الرسمي.

2.3.2 عبئ المديونية الخارجية: عجز الجزائر عن التسديد بعد أزمة 1986، أدّى إلى ارتفاع خدمة الدين والعجز عن التسديد سنة 1994، بوصول الديون إلى أكثر من 80% من مجموع الصادرات، ما أثر سلبا على معدل الإستثمار وبالتالي على معدل التشغيل والإنتاج مما ساعد على تفشي الأنشطة غير الرسمية، لتسعى الجزائر بعد تحسن إيرادات الجباية النفطية بداية من سنة 2000، إلى التسديد المسبق لتلك الديون لتنخفض نهاية سنة 2015 إلى 03 مليار دولار، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1985-2015 (و: مليار دولار):

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015

حجم المديونية	16.48	27.89	34.5	25.2	21.9	5.7	03

المصدر: (موسوس، 2018، صفحة 180).

3.3.2 عبئ الإصلاحات الاقتصادية: تميزت برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك وقد تجسدت هذه الإجراءات في إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار ما أدّى إلى تدهور سوق الشغل وظروف المعيشة وزيادة الفوارق التي تراكمت خلال سنوات ومن ثم ظهور وتوسع ظاهرة القطاع غير الرسمي لمواجهة الفقر وتدهور المداخيل (طهراوي و كسري، 2014، صفحة 62).

4.3.2 البطالة: تعتبر من الأسباب الرئيسية لظهور وتطور ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بتوفيره ملاذا وفرص عمل، خاصة لفئة الشباب دون قيود أو شروط، نستعرض نسبها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017 :

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
معدل البطالة	9.7	19.7	28.1	29.5	15.3	10	10.4	12

المصدر: (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 168).

سجل معدل البطالة سنة 1985 نسبة 9.7% ثم بسبب الإضطرابات السياسية والإقتصادية في التسعينات وتطبيق الإصلاحات الهيكلية وإغلاق مؤسسات عمومية وتسريح عمالها، ارتفعت إلى أقصى معدلاتها سنة 2000 بنسبة 29.5%، ثم نتيجة تحسن العائدات النفطية وإنجاز الدولة لبرامج دعم النمو والإنعاش الإقتصادي ووضع آليات تدعيم الشباب يتراجع إلى نسبة 12% نهاية سنة 2017.

5.3.2 العوائق الإدارية وعدم ملاءمة مناخ الإستثمار: بالنظر إلى أهمية الإستثمار في تسريع وتيرة التنمية، عملت السلطات الجزائرية على توفير ببيئة استثمارية مستقرة، بنسبة مخاطرة منخفظة في ظل الشفافية وسيادة القانون، لكن نظرا للظروف الإقتصادية السائدة، تنامت ظاهرة الفساد من بيروقراطية ورشوة، حيث تحتل الجزائر مرتبة غير مشرفة في مؤشرات مدركات الفساد، فمن بين 167 دولة شملها التقرير للفترة 2003 إلى 2015، أحسن مرتبة لها كانت 84 سنة 2006، وتتراجع بسبب تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري إلى رتبة 112 سنة 2011، ما دفع بالسلطات العمومية إلى تفعيل المرصد الوطني لمكافحة الفساد وتسجيل رتبة 88 سنة 2015، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(04):ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة 2003-2015 :

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105	94	100	88

المصدر: (يحياوي، 2016، صفحة 297).

6.3.2 النمو الديمغرافي، ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل: ارتفاع عدد السكان في الجزائر، بالتزامن مع الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد، تقليص الدعم على السلع والخدمات وتحرير الأسعار، خفض قيمة الدينار الجزائري وتزايد مستوى التضخم، انعكس عنه تدني مستويات الدخل وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشة كريمة لأصحابها ومنه انتشار الفقر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أنه بعد الإستقلال أكثر من نصف الشعب الجزائري كان يعيش الفقر، لتتحسن الأوضاع تدريجيا ويسجل نسبة 8.1% سنة 1988، ثم نتيجة الأوضاع والإضطرابات الأمنية والتحول الإقتصادي يزيد معدل الفقر ليصل نسبة 28% من السكان سنة 1997، وبعدها بتحسن العائدات النفطية وإنجاز الدولة لبرامج اجتماعية واقتصادية، تحسن المستوى المعيشي للسكان وتراجعت نسبة الفقر في الجزائر حتى 6% سنة 2012.

الجدول رقم(05):تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1966-2012 :

السنة	1966	1977	1988	1995	1997	2000	2005	2010	2012
معدل الفقر	54	28	8.1	14.1	28	12.1	5.7	5	6
الفقر مدقع	-	-	3.6	5.7	-	3.1	2.7	-	-

المصدر: (موسوس، 2018، صفحة 181).

4.2 نشاطات الإقتصاد غير الرسمي الأكثر انتشارا في الجزائر:

انتشرت نشاطاته في شتى قطاعات الإقتصاد الجزائري، وأصبحت تمثل نسب معتبرة من نشاطات كل قطاع، نذكر أهمها في مايلي: (موسوس، 2018، الصفحات 182-185)

1.4.2 قطاع التجارة: تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية وتكلف الدولة حوالي 25 مليار دينار سنويا، بوجود حوالي 200 ألف تاجر فوضوي، في 700 سوق تنشط خارج القانون، وفي 2017 بلغت حجم المعاملات بدون فوترة 116 مليار دينار، لرفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع المؤسسات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي عدم قدرة الدولة على تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للسلع المغشوشة والمقلدة والتي تشكل حوالي 70% من الواردات القادمة من بلدان آسيا،

البرازيل، مصر، تركيا، ماليزيا وأندونيسيا، نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود.

2.4.2 قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر من أهم القطاعات المغذية للإقتصاد غير الرسمي، خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية وغلق عديد المؤسسات العمومية ما خلق جوّ مناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية (قارة، 2009، صفحة 208)، فحوالي 30% من مؤسسات القطاع تنشط في السوق الموازية، في حين 50% من عماله يعملون بطريقة غير قانونية، منهم ما يقارب 4% أجنبيون.

3.4.2 قطاع الزراعة: امتلاك عدد معتبر من الفلاحين لمساحات زراعية هامة عن طريق الميراث، الشراء أو الإستئجار، يتم استغلالها في إنتاج منتوجات وتسويقها بصفة فردية بعيدا عن أجهزة الدولة، وتربية عدد معتبر من الحيوانات (مواشي، دواجن...) بالإضافة إلى نشاطات الصيد البحري وغيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية، بنسبة 35% من الناشطين (طهراوي و كسري، 2014، صفحة 61) فيها بدون تأمين اجتماعي ولا صحي خاصة في الريف.

4.4.2 قطاع الصناعة: تصنف العديد من الأنشطة ضمن ما يعرف بالنشاط الصناعي غير الرسمي، مثل مايتم إنتاجه داخل المنازل وداخل ورشات غير مرخصة، 98% من إنتاجها مجهول النوعية، ما يضيع على الدولة مداخيل سنوية بحوالي 142 مليار دينار بسبب التهرب الضريبي.

5.4.2 قطاع الخدمات: يشمل نشاطات الخدمات الشخصية مثل: صالونات الحلاقة والتجميل، المغاسل، العلاج البديل، سيارات نقل البضائع...إلخ، التي يغلب عليها الطابع الفردي وتصنف ضمن القطاع غير الرسمي ولا تدخل في تقديرات الحسابات الوطنية لعدم الحصول على بياناتها.

6.4.2 قطاع المال والصرف: صرح الوزير الأول في نوفمبر 2017 عن أرقام معتبرة في القطاع المالي الموازي، حيث أعلن أنّ هناك سيولة مكتنزة لدى الشعب تصل حوالي 53 مليار دولار، وأنّ الكتلة النقدية المتداولة في الإقتصاد غير الرسمي تشكل حوالي 50% من مجموع الكتلة النقدية، مع هيمنته على نشاط صرف العملات في الجزائر، في غياب دور البنوك وعدم الثقة فيها وجمود سياسة الصرف المنتهجة من بنك الجزائر وعدم اعتماد مكاتب صرف قانونية بالرغم من أنّ القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996، ينظم شروط وكيفيات إنشاء مكاتب الصرف.

3. التدابير المعتمدة من السلطات الجزائرية لتقليص الإقتصاد غير الرسمي:

1.3 التدابير التجارية:

قامت السلطات الجزائرية بوضع استراتيجية للقضاء على الأسواق غير الرسمية، من خلال إعداد وتكييف الإطارين التشريعي والتنظيمي بوضع أحكام تتماشى والقواعد الأساسية لاقتصاد السوق، وتكثيف عمليات الرقابة وقمع الغش، للحد من الممارسات التدليسية وفرض احترام القواعد القانونية والتجارية المعمول بها (بودلة و كواديك،

2018، صفحة 173) بالإضافة إلى التنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية قصد إحصاء الأماكن والمواقع التي ينتشر فيها هذا النوع من النشاطات وإنشاء فضاءات تجارية رسمية، لامتصاص الأنشطة غير الرسمية وإدماجها في الإقتصاد الرسمي وذلك وفق برامج وعلى مراحل كما يلي: (منصر و طبيب، 2020، الصفحات 276-277)

1.1.3 برنامج وزارة التجارة: أحصت وزارة التجارة سنة 2012 حوالي 1368 سوقا موازيا و39984 متدخلا في هذه الأسواق، مما جعلها تقوم بمواجهة ظاهرة التجارة الموازية بالتدابير التالية:

1.1.1.3- برنامج إنشاء أسواق مغطاة: إستفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 من غلاف مالي يقدر بـ 10 مليار دج، كمساهمة من الدولة لانجاز 320 سوقا مغطى في 36 ولاية، وهذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتعلقة بإزالة الأسواق الموازية وإعادة إدماج المتدخلين فيها، وقسم الغلاف المالي كالآتي:

- الدفعة الأولى سنة 2012: 04 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 17 ولاية؛
- الدفعة الثانية سنة 2013: 06 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 19 ولاية.

2.1.1.3 برنامج إنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضر والفواكه: أوكلت مهمة إنجاز وتسيير 18 سوقا للجملة خاص بالخضر والفواكه إلى المؤسسة العمومية (MAGROS)، أما بخصوص إعادة تأهيل أسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه، فقد خصصت له الدولة غلافا ماليا قدر بـ 5.9 مليار دينار لإعادة تأهيل 273 سوق منها 32 سوق جملة و 241 سوق تجزئة.

2.1.3 برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

1.2.1.3 برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية: تمّ الإعلان عن هذا البرنامج من قبل رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و23 أكتوبر سنة 2003، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل.

2.2.1.3 برنامج إنجاز أسواق جوارية: خصصت وزارة الداخلية 12 مليار دج لإنجاز 460 سوقا جواريا قصد إعادة إدماج المتدخلين غير الشرعيين في أسواق رسمية بعد إزالة الأسواق الموازية التي ينشطون فيها، بالإضافة إلى عديد التسهيلات الموجهة لتشجيع التجار الشباب على ممارسة نشاطهم في السوق ضمن الأطر القانونية. (بن توتة و بن صالح، 2018، الصفحات 44-48)

2.3 التدابير الجبائية: (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 174)

1.2.3 تقليص الأعباء الضريبية التي يتحملها أرباب العمل، من خلال التحفيزات والإعفاءات الجبائية المتتالية ضمن قوانين المالية، والكفيلة بدمج الأنشطة الإقتصادية غيرالرسمية، ففي قانون المالية التكميلي لسنة 2011 (بن توتة و بن صالح، 2018، صفحة 45) تمّ إعفاء المستفيدين من محلات الجماعات المحلية من الضريبة الجزافية

الوحيدة للسنتين الأولتين من النشاط، إضافة للاستفادة من تخفيض على الضريبة المستحقة لثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، وكذا إعفاء المستفيدين من أجهزة الدعم في السنوات الثلاث سنوات الأولى لبداية النشاط من تخفيضات على (IRG, IBS, TAP).

2.2.3 برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي: تم تأسيسه بموجب أحكام المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ودخل حيز التنفيذ في أوت 2015 مع امتداد مفعوله إلى غاية 31 ديسمبر 2017، إذ يندرج في إطار رغبة السلطات العمومية لاستقطاب الأموال التي يتم تداولها خارج النظام البنكي مع تقديم ضمانات للمنخرطين أنّه لن تكون هناك رقابة بعدية ولا تقويم جبائي بشرط أن تكون الأموال من مصدر مشروع، وحرية التصرف في الأموال المودعة لدى البنوك بعد تسوية الوضعية الجباية بدفع رسم 7% والحصول على شهادة جبائية. (بن توتة و راتول، دون سنة نشر، صفحة 175)

3.2.3 عصرنة إدارة الضرائب: بإمضاء اتفاق بين الجزائر ممثلة بثلاث وزارات: النقل، التجارة والمالية، والإتحاد الأوروبي، في مارس 2004، وانطلاق تنفيذه في أوت 2005، وتحديد سقف الضرائب والرسوم التي تدفع نقدا مهما كانت طبيعتها، فإذا تجاوز المبلغ المستحق 100.000 دج، تحول الأموال عن طريق القنوات البنكية والمالية وكل وسيلة دفع كتابية ينص عليها القانون.

3.3 التدابير المصرفية:

1.3.3 إنشاء خلية معالجة الإستعلام المالي: بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-27 المؤرخ في 07 أفريل 2002 مهامها استلام ومعالجة تصريحات الإشتباه بعملية غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب التي ترسلها الهيئات والأشخاص الذين يعنيهم القانون واقتراح كل نص تشريعي أو تنظيمي في إطار مهامها. (بوعافية و يدو، 2017، الصفحات 31-33)

2.3.3 تنظيم حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج: قامت الجزائر في فيفري 2003 بإصدار الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم للأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. (بوعافية و يدو، 2017، الصفحات 33-34)

3.3.3 القرض السندي: قامت الحكومة في 17 أفريل 2016 وبهدف استرجاع الأموال الصخمة المتداولة خارج القنوات الرسمية، بطرح سندات الخزينة للإكتتاب في متناول الجميع، بقيمة 10.000دج، 50.000دج و1.000.000دج، بفائدة سنوية معفاة من الضرائب 5% لسندات 03 سنوات و 5.75% لسندات 5 سنوات. (بن توتة و راتول، دون سنة نشر، صفحة 178)

4.3 تدابير الضمان الإجتماعي: (بن توتة و راتول، دون سنة نشر، الصفحات 179-180)

تدابير إستثنائية تحفيزية واردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، نتناولها في ما يلي:

1.4.3 بالنسبة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS: إعفاء المستخدمين من العقوبات والزيادات في الغرامات المالية جراء مخالفات ذات صلة بإجراءات التأمين، خاصة المتخلفين عن التصريح بعمالهم او دفع اشتراكاتهم، كأحكام إستثنائية حتى نهاية سنة 2018.

2.4.3 بالنسبة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء CASNOS: إعفاء المنتسبين إلى الصندوق المتخلفين عن دفع الإشتراكات من دفع غرامات، وتمكينهم من الدفع بالتقسيط عن طريق جدولة الديون، والسماح للناشطين في القطاع غير الرسمي بالإشتراك في منظومة الضمان الإجتماعي.

خاتمة:

الجزائر من الدول التي يمثل فيها الإقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الإقتصاد بتطوره على مراحل منذ الإستقلال، وتنتشر نشاطاته بنسب معتبرة في شتى القطاعات الإقتصادية، حيث يوفر مصادر دخل للكثير من أفرد المجتمع، وبالتالي مشاركته في معالجة مشكل البطالة وتوفير السلع والخدمات، لكن نظرا لآثاره السلبية على الناشطين فيه من انعدام للسلامة المهنية، طول ساعات العمل، عدم تمتع العمال بالتأمين الإجتماعي...إلخ، وحرمان خزينة الدولة من إيرادات جبائية كبيرة من شأنها المساعدة في مواجهة العجز المتنامي للميزانية، دعت الضرورة إلى تطبيق السلطات الجزائرية لعدة إجراءات وتدابير اقتصادية بهدف دمج أنشطته في الإقتصاد الرسمي والتقليل من آثاره السلبية إلى أدنى مستوى ممكن.

نتائج الدراسة:

- الإقتصاد غير الرسمي هو مجموع الأنشطة المحققة لدخل، والتي لا تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، غير مصرح بها للدولة تهربا من الإلتزامات القانونية وإما لكونها غير قانونية، ونموه مرتبط بحجم المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الرسمي.
- تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر كان على مراحل، تبعا لتطور بنية المجتمع، تغيير النظام الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، الأزمات الإقتصادية والإضطرابات السياسية على مختلف الفترات.
- يشكل الإقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة من الإقتصاد الجزائري، بانتشاره في غالبية النشاطات الإقتصادية خارج القطاع العام.
- لم تعتمد السلطات الجزائرية أسلوب القمع في مواجهة نشاطات الإقتصاد غير الرسمي، لكن اتجهت إلى معالجة الأسباب المنشئة لها.
- الإجراءات والتدابير التي أقرتها الجزائر بهدف دمج أنشطة الإقتصاد غير الرسمي فعالة نسبيا، لكن لم ترقى إلى النتائج المرجوة منها، نظرا للتكلفة التي تتحملها

المؤسسات جراء عملية التحول بالمقارنة مع العائد الذي تحققه وتوفره في النشاط غير الرسمي.

توصيات:

- تحسين القدرة الشرائية لعمال وموظفي القطاع الرسمي.
- تعديل الاجراءات التي يتم من خلالها توظيف الشباب في القطاع الرسمي وتحسين سوق العمل بما يتوافق والمخرجات التعليمية.
- تحفيز الإستثمار بتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها.
- تكوين عمال وموظفي الجهات الرقابية والإدارية كالتأمينات والضرائب وغيرها، لحسن التعامل والتوجيه، والتي تتسبب أحيانا في خوف المكلفين وهروبهم للعمل غير الشرعي.
- مراجعة النظام الضريبي، خاصة ما تعلق باعتبار الأساس في حساب الضريبة الجزافية الوحيدة رقم الأعمال المحقق وليس الربح، ما يؤدي إلى التصريح الكاذب برقم الأعمال، الغش والتهرب الضريبي.
- نشر الوعي الضريبي بمختلف الوسائل، التكثيف من عملية الرقابة وتشديد العقوبات على المخالفين.
- فتح مناطق التجارة الحرة، تشديد الرقابة والحراسة على الحدود.
- تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية لتسهيل الرقابة على الأموال المتداولة في السوق.
- إنشاء مكاتب صرف معتمدة لتقليص نشاطات سوق الصرف غير الرسمية .
- إنشاء بنوك تجارية في الخارج بغية تحفيز المغتربين على تحويل أموالهم بطريقة رسمية.

قائمة المراجع

1- بن توتة قندز وبن صالح عبد الله، (2018)، التدابير والإجراءات التجارية المعتمدة لجذب الفاعلين في التجارة غير الرسمية للإندماج طواعية في القطاع الرسمي بالجزائر، *مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة*، جامعة تيارت، المجلد *01*، *العدد* 02، ص ص 41-55.

3- بن توتة قندز وراتول محمد، (دون سنة نشر)، تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي بالجزائر، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة الجلفة، العدد الإقتصادي 34(02)، ص ص 174-181.

3- البنك الدولي، (05، 2021،11)، *بيان صحفي رقم: News Release 2021/146/EFI، تضخم الاقتصاد غير الرسمي قد يبطئ التعافي من تداعيات جائحة كورونا في البلدان النامية*، من:

www.albankaldawli.org, https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/11/widespread-informality-likely-to-slow-recovery-from-

covid-19-in-developing-economies?qterm_test=%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%BA%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A+%D8 *consulté le:(03,10,2022).*

4- بودلة يوسف وكواديك حمزة، (2018)، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الإقتصاد الرسمي-دراسة تحليلية، *مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية*، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، ص ص 160-178.

5- بوعافية رشيد ويدو محمد ،(2017)، تطور الإقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، جامعة برج بوعريريج، المجلد *04 العدد* 01، ص ص07-37.

6- حمودة رشيدة، (2012)، استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر مصر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر.

7- دومة علي طهراوي وكسري مسعود، (2014) أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة المسيلة، العدد 12، ص ص 56-66.

8- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، (2006)، *التهرب الضريبي والإقتصاد الأسود*، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

9- عمامرة ياسمينة وممو سعيدة وعوادي مصطفى، (2021)، إشكالية دمج الإقتصاد الخفي ضمن الإقتصاد الرسمي في الجزائر، *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، جامعة الوادي،المجلد *05 العدد* 01، ص ص 168-186.

10- قارة ملاك، (2009)، التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي: تحليل ومقارنة بعض التجارب، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة بسكرة، المجلد ، *أ، العدد* 32، ص ص 191-210.

11- قوري يحي عبد الله، (2018)، تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC، *مجلة أبعاد اقتصادية*، جامعة بومرداس، المجلد *01، العدد* 08، ص ص 37-53.

12- منصر عبد العالي وطبيب عبد السلام، (2020)، آليات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية في الجزائر كمدخل نحو دمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مدينة تبسة، *مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية*، جامعة تبسة،المجلد*05 العدد* 02، ص ص 263-286

13- موسوس مغنية، (2018)، ضبط الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة، *مجلة الإقتصاد والمالية*، جامعة الشلف، المجلد *04*، *العدد* 02، ص ص 177-187.
14- يحياوي نسرين، (2016)، الإقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، جامعة أم البواقي، العدد 06، ص ص 290-307.